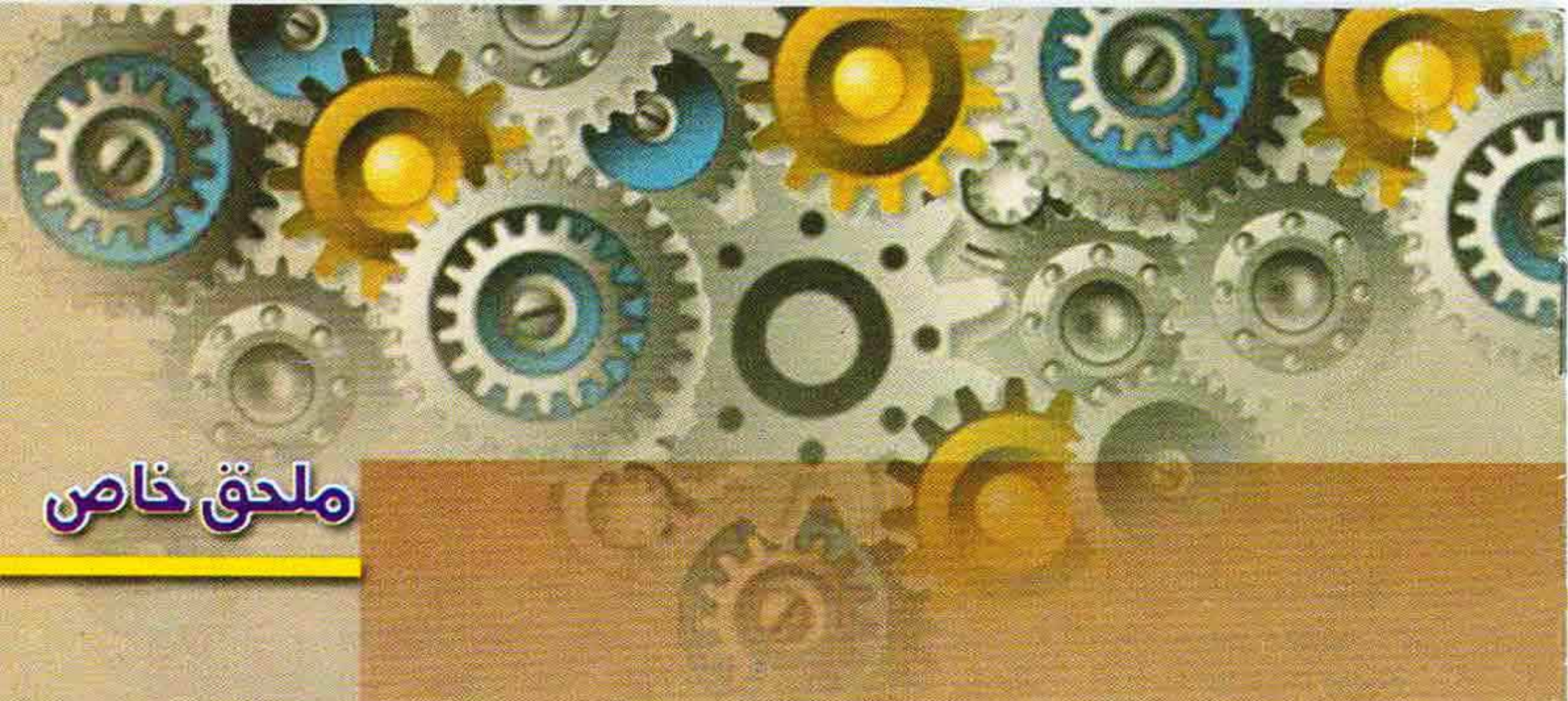

ملحق خاص

منظومة تحديث الصناعة المصرية

دراسة تحليلية

ملحق يوزع مع الاقتصادي العدد ١٦٨٩ - ٢١ مايو ٢٠٠١

د.م. نادر رياض
مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

مقدمة

يعيش العالم الآن حركة تحول رئيسية بدأت ومازالت مستمرة فى تعاظمها لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية يواكبها ثورة تكنولوجية طاغية تفوق كل التصورات .

وقد شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة تغيرات وتحولات جوهرية على النحو الذى يؤكد أن واقعا مصريا يتشكل للتواؤم مع التوجهات العالمية.

والأمر ليس بخاف ان إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرتنا على قبول التغيير بل قدرتنا الفعلية على الاتيان بالتغيير ذاته، وتعتبر الصناعة قاطرة التنمية الشاملة والتقدم الاقتصادى هو الغرفة الأكثر أهمية فى البيت المصرى .

ولعل أهم التغيرات العالمية التى لها انعكاساتها فى المجال الصناعى مايلى:

- التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع مابعد الصناعة مجتمع المعلومات.
- التحول من التكنولوجيا المحدودة والبسيطة إلى المستوى التكنولوجى الأعلى والأكثر تعقيدا.
- التحول من اهتمامات ورؤى وحسابات المدى القصير إلى اهتمامات المدى البعيد ومن ثم زيادة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجى.
- التحول من النظم المركزية فى الإدارة والإنتاج إلى النظم اللامركزية.
- التحول من الاعتماد على التبعية الكاملة داخل المؤسسات والمنظمات العملاقة إلى وضع يقتصر فيه دور تلك المؤسسات على التخطيط الاستراتيجى ويعظم فيه دور الفرد والادارة على المستويات المتوسطة والصغيرة.
- التحول من التنظيمات الهرمية إلى التنظيمات التداخلية المعتمدة على التفاعل والتكامل بين عناصر التنظيم المختلفة فى صورة حلقات متداخلة على اختلاف مستوياتها.
- التحول من التفكير الصناعى ذى البدائل المتعارضة إلى التفكير ذى البدائل المتكاملة والمتداخلة.
- التحول من نظم الديمقراطية النيابية داخل الاتحادات الصناعية إلى نظم ديمقراطية المشاركة.
- التحول عالميا وقوميا إلى الأخذ باقتصاديات السوق الحر وتحرير التجارة والأخذ بالاتجاه المتزايد نحو الخصخصة والانضمام للاتفاقيات الدولية المنظمة لتحرير التجارة الخارجية بما فى ذلك من احترام المواثيق والضوابط الدولية.

وواقع الأمر أن التحولات الكبرى هذه الدائرة على الساحة الدولية قد أنتجت توزيعا جديدا للقوى يعتمد فى أساسياته على الإيجابيات الاقتصادية وإذا كنا نركز على تحديث الصناعة المصرية كعنصر حاكم لبناء اقتصاد قوى فلابد لنا أن نتناول بالدراسة والتحليل واقع حاضرنا الصناعى للتركيز على جوانب

القوة ودعمها بمايزيد من إيجابياتها والعمل بفاعلية على التخلص من جميع السلبيات التى تعترض طريق الصناعة المصرية وصولا إلى إحداث نهضة شاملة لها، والتى تكون المنظومة الصناعية فى شكلها الهرمى.

وسوف نتناول مقومات وركائز تحديث الصناعة المصرية من خلال العناصر التالية :

١ـ التعليم (محاوره الرأسية والأفقيه ـ التعليم التحويلى).
٢ـ التأهيل والتدريب وبرنامج رفع قدرات ومهارات رأس المال البشرى.
٣ـ البحوث والتطوير.
٤ـ التكنولوجيا (النقل ـ الاستيعاب ـ التوطين ـ الاستحداث).
٥ـ المعلومات.
٦ـ الطاقة.
٧ـ النقل.
٨ـ مراكز تقييم المنتجات والهندسة العكسية.
٩ـ المواصفات القياسية وضبط الجودة.
١٠ـ إنشاء الميزات التنافسية والقدرات التصديرية.
١١ـ حماية المستهلك.
١٢ـ حقوق الملكية الفكرية.
١٣ـ قوانين العمل وسوق العمالة.
١٤ـ السوق المحلى.
١٥ـ الصناعات الصغيرة.
١٦ـ البيئة.
١٧ـ الشراكة الأوروبية.
١٨ـ الخصخصة.
١٩ـ الانفاق الحكومى وتوجيه أولوياته.
٢٠ـ تكلفة القروض والتمويل.
٢١ـ الجمارك.
٢٢ـ الضرائب.

١ـ التعليم [محاوره الرأسية والأفقية ـ التعليم التحويلى]

لن تكتمل مسيرة التقدم بغير إطلاق لقدرات الانسان المصرى وتحويل أكبر عدد من أبناء هذا الشعب إلى مشاركين بالعمل فى قضية زيادة الانتاج والارتقاء بجودتها ولا شك أن مخرجات العملية التعليمية كما ونوعا هى أهم مدخلات القطاع الصناعى على الاطلاق وهى محور تطوره والعنصر الحاكم فى قدرة الصناعة على المنافسة العالمية.

من هذا المنطلق بات ضروريا أن تكون هناك مجالات للتعاون ودعم متبادل بين الصناعة والتعليم بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة باعتبارها منارة تحمل القدوة والرمز للمجتمع بجميع فئاته وأنشطته.

ولكى تجد الصناعة ماينا سبها من احتياجات ومتطلبات من مخرجات العملية التعليمية فنطرح الآتى :

١ ■ ترشيد أعداد الطلاب بالتعليم الصناعى مع زيادة الموارد المخصصة له.

٢ ■ ضرورة نشر ثقافة العمل الحر بين الطلاب بدءا من المرحلة الاعدادية والتعريف بقصص نجاح لأمثلة من الشركات الوطنية والعالمية.

٣ ■ تبنى مشروع قومى للتعليم الصناعى يستوحى تجربة «مبارك كول» الفردية بحيث يمتد هذا المشروع ليغطى معظم المدارس الصناعية الثانوية.

٤ ■ يجب على الكليات والمعاهد الفنية أن تحدث وتستحدث من المقررات والعلوم والتخصصات مايمكن أن يسمى حالة Synchronization مع البرامج التعليمية الأوروبية من حيث المقررات، والمحتوى التعليمى ووسائل التدريب العملى بالورش والمعامل، بل أكثر من هذا قد يكون من الضرورى استعمال نفس الأرقام الكودية للمقررات الدراسية المتفق عليها عالميا، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى على المدى القريب إلى الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية بين الجامعات المصرية والأوروبية.

٥ ■ تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمى Academic Accreditation للمقررات والمدرسين القائمين على تدريس كل مقرر والمعامل والورش طبقا لمعيار عالمى.

من منظور المجتمع الصناعى فإنه توجد ضرورة ملحة بتوجيه كليات الهندسة لتدريس مقررات تتناول المواد التالية وهو مايتم تدريسه حاليا فى الجامعات الأوروبية:

أ . أخلاقيات المهنة (Professional / Ethics) وقائمة الدواعى والنواهى المهنية.

ب ■ تقنيات الميكنة الآلية (Automation Technics)

ج ■ نظريات التجديد والابداع (Innovative Theories)

د ■ تناول علوم المواد (Materials) بمايتماشى مع المستحدثات والمستجدات.

هـ ■ اقتصاديات الإنتاج (Economic Engineering)

و ■ علوم تدوير المواد (Re-cycling).

ز ■علوم إدارة المشروعات (Project - Manage-ment).

ح ■مكونات المبنى الصناعى ومرافقة (Technical / Building and Outfittings).

ت ■ تقنيات إنتاج المنتج الصغير والمتناهى الصغر
(Sensor Technics & Small - part produc-tion).

٦ ■الأخذ بنظام التخصص العام والتخصص الدقيق فى تأهيل الخريجين خاصة المهندسين وصولا للتخصصات التالية على سبيل المثال :

أ ■الهندسة الاقتصادية (Economic Engineer).

ب ■ هندسة الطاقة والبيئة (Energy & Environ-ment Engineer).

ج ■ هندسة تدوير المخلفات والفضلات (Re - cy-cling Engineer).

د. هندسة إنتاج المنتجات الصغيرة والدقيقة.
(Sensor-Technics & Small - part production) Engineer).

ه ■ الادارة الآلية (Automation Managment En-gineer).

و ■ تخطيط الإنتاج (Industrial Planning Engi-neer).

٢ ـ التأهيل والتدريب وبرنامج رفع قدرات ومهارات رأس المال البشرى :

ان التقدم الاقتصادى هو نتيجة لزيادة إنتاجية الفرد كما وكيفا وإنتاجية الفرد هى النتاج الطبيعى لقدراته ومهاراته ومن ثم يكون تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشرى هو العنصر الحاكم لتحقيق التقدم الاقتصادى والصناعة المصرية تنظر لمسألة التدريب كحق للعامل وواجب عليه فى آن واحد.

وفى ظل الثورة العلمية والتقنية الهائلة التى تمتد إلى شتى جوانب الحياة وتصوغ تصور الناس للمستقبل لابد من تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشرى لترقية قدراته على استيعاب حقائق الحياة المعاصرة وتطويرها بمايتفق مع الرقى الانسانى وتحدياته المتجددة.

وفى زمن ثورة الاتصالات التى حولت العالم إلى كره إلكترونية صغيرة تاكلت فيها الحدود والحواجز، وفى ظل الثورة التكنولوجية العالمية الحديثة تأتى قضية تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشرى على قمة الاهتمامات الوطنية لاحداث وفاق كامل وتناسق محكم ـ قدر المستطاع ـ بين زواياه ونسبة التطور الهائل الحادث حاليا وبين معدل إمكانيات وقدرات الفرد فى ظل ظروف إنتاجية تتحكم فيها تكنولوجيات التسيير الذاتى للآلات والمعدات من خلال عقول إلكترونية

مذهلة.

وبات من الضرورى حتمية وأولوية المبادرة بسرعة إدخال مايتناسب من تغييرات جذرية فى عمليات إعداد وتخطيط قدرات ومهارات رأس المال البشرى وذلك من خلال مايلى :

أولا : ضرورة استحداث آلات فاعلة فى تشكيل قدرات ومهارات مديرى أعمال المنظمات، حيث انهم يمثلون العنصر الحاكم الذى يتمتع بالقدرة على تحديد الأهداف والتعامل مع الحاضر والتنبؤ بالأهداف المستقبلية للفترات المقبلة، وهم الذين سيحددون الخطوات الواجب اتخاذها للانتقال بالأدوات والوسائل التى يجب استخدامها للتعامل مع الحاضر وصولا إلى المستقبل، وكذا تحفيز الطاقات الخلاقة للأفراد فى اتجاه تحقيق الأهداف. والعمل على استخدام أهم عناصر تنمية رأس المال البشرى، بما لهم من مقدرة على ملاحظة السلوك الفعلى وكشف لإمكانيات الفرد المتزايدة ومن ثم القدرة على تحديد احتياجاته التدريبية

ثانيا : تطوير العملية لأن التعليم المناسب هو أساس تشكيل قدرات ومهارات الانسان المصري وذلك من خلال أربعة محاور هى :-

١- الالتزام والتمويل والأبنية :

أ. ان مرحلة رياض الأطفال سنوات هى فترة حرجة وحساسة فى حياة الطفل فيها تتكون سمات شخصيته الأساسية، وتوضع بذور قدراته المستقبلية لذا نقترح بانضمام هذه المرحلة إلى مرحلة التعليم الإلزامى الابتدائى والإعدادى .

ب . يجب إعادة النظر فى المبانى المدرسية غير الصالحة للحياة الإنسانية فضلا عن الحياة التربوية .

ج . يجب توفير الاستثمارات اللازمة للتعليم .

٢- المعلمون (المعلم القدوة هو الهدف المنشود)

أ. يجب تحسين أحوالهم المادية والأدبية على النحو الذى يعيد إليهم ثقتهم وشعورهم بأنهم أصحاب أشرف مهنة... مهنة الأنبياء والرسل، ومنهم يخرج المعلم القدوة الذى يظل مثلا أعلى لطلبته فى مراحل حياتهم التالية .

ب . يجب تطوير كليات ومعاهد إعداد المعلمين لتنفيذ برامج توفر أرقى إعداد للمعلم .

٣- المناهج الدراسية :

أ. التحول من الكم إلى الكيف لإكساب المفاهيم والقدرات والمهارات للتعامل مع البشر والموارد وإدارة المعلومات والأنظمة والتكنولوجيا الحديثة.

ب . التحول من الحفظ والتلقين القائم على التلقى السلبى إلى التعليم الإيجابى

ج . إكساب القدرة على التعليم الذاتى .

د . تغيير مفهوم وأساليب وآليات التقويم لمعرفة القدرات والمهارات الحقيقية .

٤ - إدماج مناهج تعليم الكبار فى الجامعات :

أ . تعتبر الأمية وصمة عار على جبين الأمة، ونسبتها عالية فى مصر لذا فإن القضاء على الأمية وتعليم الكبار وتأهيلهم وتدريبهم ضرورة اقتصادية واجتماعية لإنماء المجتمع .

ب . يجب تطوير دور الجامعات المصرية بحيث تكون أكثر إسهاما وذلك من خلال إعداد المتخصصين فى العمل فى مجالات تعليم الكبار.

ج - يجب الإسهام فى تطوير المعرفة الإنسانية من خلال إعداد الباحثين القادرين على التأهل والإضافة فى تعليم الكبار، وتقديم المشورة الفنية لمختلف مؤسسات المجتمع العاملة فى ميدان تعليم الكبار أو الميادين المتصلة به .

ثالثا : تأسيس سياسات واضحة وأهداف محددة للتدريب وذلك من خلال ما يلى :

أ . ضمان وتوكيد فاعلية التدريب بتوفير واستخدام الآليات التى تحقق ارتباط التدريب بحاجة فعلية لدى الفرد، واقتناع الفرد بجدوى التدريب.

ب . وجوب ربط التوجيه والتدريب ربطا عضويا بصلب العملية التعليمية ذاتها حتى نطمئن إلى عدم طغيان الجانب الإستاتيكى التقليدى على الجانب الديناميكى عن طريق التدريب بمختلف مسمياته ومستوياته.

ج . يجب الخلق المستمر والمتوازن لمجموعات مهنية جديدة وتخصصات مستحدثة فى سوق التوظيف والاستخدام .

د . يجب مراجعة التعليم الصناعى مراجعة شاملة تشمل استراتيجيته وأهدافه وخططه ومناهجه .

هـ . تجب مراجعة التدريب المهنى مراجعة شاملة تشمل استراتيجيته وأهدافه وخططه ومناهجه .

و . يجب فتح قنوات جديدة أمام بعض التخصصات التقليدية من خلال تدريب فاعل لكسب مهارات جديدة مطلوبة .

ز . يجب الإكثار من عدد أصحاب «الياقات الزرقاء» الذين يمثلون رموز النشاط والإنتاجية فى المجتمع على حساب أصحاب«الياقات البيضاء» ممن تكثر فى صفوفهم ظاهرة البطالة المقنعة والتخصصات ذات الطلب القليل أو المحدود .

ح . يجب الربط المحكم بين توجهات التدريب عامة وبين التطورات والمستجدات فى النظريات العملية والأفكار الاقتصادية والتطبيقات التكنولوجية .

ت . يجب تشجيع المصانع الكبرى على تبنى فكرة «مدرسة المصنع» .

ى . يجب استحداث خرائط تنظيمية تباعا ترتبط بأهداف مرحلية متطورة لنماذج الإنتاج حتى ترتبط هذه المرحلة بالحداثة والجدة على الدوام مما يترك انعكاساته على الإنتاجية كما وكيفا فى ظل حقائق العصر .

ك . يجب الإثراء الفاعل والمتواصل لحصيلة الخبرات المهنية التى يتم التدريب عليها شريطة أن

يشترك فى عملية الإثراء هذه كل أطراف العملية التدريبية.

ل . يجب تشجيع الأخذ بمبدأ الغرفة المتنافسة فى كل فرع إنتاجى على حدة وفى ظل ظروف متماثلة ليتسنى مكافأة المجدين الذين يحققون مبدأ الوفر إلى جانب الإتقان وتقليل معدلات الفاقد قدر الإمكان .

م . يجب تشجيع مبدأ الإبداع ونزعة التجديد والابتكار ليتسنى خلق دوافع إيجابية لدى كل من يتلقى التدريب ويكون مؤهلا مع الوقت للإسهام فى تطوير وتحسين ولو جزئية جديدة من جزئيات العملية الإنتاجية .

ن . يجب عقد لقاءات واجتماعات دورية مشتركة بين المسئولين عن قطاع التعليم وكبار المخططين له فى الدولة من جانب، ورجال الإعمال والصناعات مع ممثلى الاتحادات النقابية من جانب آخر لمناقشة الموضوعات الهامة مثل تطوير المناهج التعليمية وإدخال معدات ومرافق حديثة فى العملية التعليمية بمختلف مستوياتها وبث روح جديدة فيها وربطها بالتدريب اللاحق بها .

س . يجب تشجيع نظم منح الجوائز والأنواط لأصحاب الأداء المتميز فى مجالات التدريب والابتكار والتصميم والتفوق الصناعى والأداء التصديرى كما منسوبا لحجم كل مؤسسة .

رابعا : يجب تأسيس شبكة معلومات عن النشاط الاقتصادى تحدد بوضوح ودقة كل البيانات والمعلومات المتعلقة بتقييم الأنشطة المهنية برقم متغير منسوبا للرقم العالمى الأوربى ومقداره(٦٠٠)، تسهيلا على المتعاملين مع كل نشاط ان يقفوا على مستوى تقييم كل مؤسسة .

خامسا : تعظيم الطلب على التدريب من خلال اعتماد مستويات مهارة قومية للمهن المختلفة بحيث لايسمح لغير الحاصلين على شهادات اعتماد ممارسة المهنة .

٣ـ البحوث والتطوير :

-إن المتتبع لأنشطة البحث والتطوير فى مصر يلاحظ انقلاب هرم الموارد المخصصة لها حيث لايتعدى الإنفاق الحكومى على البحث العلمى حوالى٦,٠٪يخصص ٧٠٪ من هذا الإنفاق المتدنى للأجور والنفقات الإدارية فضلا عن ضعف الإمكانات المتاحة لمراكز البحث والتطوير .

وللنهوض بدور مؤسسات البحث العلمى ومراكز البحوث والتطوير نطرح ما يلى :

- إنشاء مجلس أعلى قومى برئاسة السيد

رئيس الجمهورية وعضوية جميع الوزارات والهيئات ذات الصلة المباشرة بالبحث العلمى وقطاع الاستثمار ورجال الاعمال يتولى وضع سياسة قومية للبحث العلمى .

● تقوية الروابط ومد الجسور بين مراكز البحث العلمي والتكنولوجى ومجال إدارة أبحاثها .

● الاهتمام بمعاهد ومراكز البحوث الصناعية والارتقاء بأدائها .

● رفع قدرات الباحثين العاملين فى مؤسسات البحث العلمى والتطوير .

● تعظيم التمويل المخصص للانفاق على أنشطة البحث والتطوير

٤ ـ التكنولوجيا :

إن مصر مازالت فى مرحلة تعتبر بصفة عامة مستهلكة للتكنولوجيا والمعرفة الفنية دون أن تكون صانعة لها، حيث أن تطبيع واستيعاب مواردنا البشرية الكبيرة فى مجال العلم والمعرفة لازال محدودا جدا، كما إن نشاطنا فى إنتاج الآلات والمعدات الإنتاجية أمام ما هو مطلوب مازال محدودا،ومازالت المسافة كبيرة بين توجيه استثمارات كافية إلى مجال البحث والتطوير العلمى وبين الحصول علي نتائج ملموسة فى مجال البحث والتطوير العلمى وبين الحصول على نتائج ملموسة فى مجال التكنولوجيا واستيعاب المعرفة الفنية اللازمة لإنتاج الآلات والمعدات بدلا من استيرادها وبقى الأمر عند حد الاكتفاء بتشغيلها دون الاقتراب من منطقة استيعاب التكنولوجيا وتطويرها .

لذا فلا من أن الدولة هى القادرة والمنوط بها تحمل هذا الدور فى المرحلة الراهنة وذلك بنقل التكنولوجيا وتمويلها انطلاقا من أن حوافز مثل هذا التطوير، لا تكون مغرية فى البداية لأصحاب الأعمال، كما لا تتوفر لديهم تكلفة الحصول على التكنولوجيا وذلك إلى أن تظهر نتائج نقل التكنولوجيا بمساهمة تمويلية من جانب الدولة فى أداء تكلفتها، الأمر الذى سيؤتى بآثاره الإيجابية فى فتح لمجالات جديدة فى التسويق وتوفير لفرص عمل جديدة وتعمير لمناطق مستحدثة.

والفجوة التكنولوجية Technologicl Gap القائمة بيننا وبين الغرب تصدم الدارس، بل إن الفجوة بيننا وبين إسرائيل فجوة هائلة، ويبين الجدول التالى طبقا لمؤشرات تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٩بعض جوانب تلك الفجوة الشاس

البيان	السنة	مصر	اسرائيل	اسرائيل بالمقارنة إلى مصر
عدد السكان	١٩٩٧	٦٠ مليون	٦ ملايين	عشر عدد سكان مصر
الناتج القومى الاجمالى	١٩٩٧	M$٧٢،٢	M$٩٤،٤	نحو ١،٣ ضعفا
الترتيب حسب GNP	١٩٩٧	٤٢	٣٨	-
الترتيب حسب GNP مقاسا بتعادل القوة الشرائية	١٩٩٧	١٣٤	٣٠	-
الترتيب حسب نصيب الفرد من GNP	١٩٩٧	١٢٩	٣٢	-
نصيب الفرد من GNP	١٩٩٧	$١٢٠٠	$١٦١٨٠	نحو ١٣،٥ ضعفا
استثمارات أجنبية فى التكنولوجيا الراقية	١٩٩٩	غير متاح	٣،٧ مليار $	-
متوسط انتاج الفرد السنوى للتكنولوجيا المتقدمة	١٩٩٩	أقل من $٣	$١٥٠٠	حوالى ٥٠٠ ضعف
انتاجية العامل فى مجال الصناعات الالكترونية	١٩٩٩	$١٠،٦٠٠	١٤٧ ألف $	حوالى ١٤ ضعفا
نسبة الزيادة فى صناعة الالكترونيات	١٩٩٩	٦٪	أكثر من ١٣٪	أكثر من الضعف
انتاج الصناعات الكهروضوئية والليزر	١٩٩٩	لايوجد	٩٢١ مليون $	لامجال للمقارنة
انتاج البرمجيات	١٩٩٩	M$٢٠	M$٨٠٠	٤٠ ضعفا
إجمالى الصادرات من تصميم الدوائر الالكترونية	١٩٩٩	حوالى M$٨٨	أكثر من ٦ مليارات $	أكثر من ٦٨ ضعفا

مما سبق ـ دون شك ـ يدفعنا الى حث الخطى، وحفز الهمم لتحسين الوضع المزرى الذى يثير فى نفوسنا هواجس عديدة حول مستقبلنا فى الأعوام القليلة القادمة، ونطرح فى هذا الشأن مايلى:

ـ مساهمة الدولة فى تكاليف تمويل نقل التكنولوجيا بتوفير سعر فائدة منخفضة يسرى عليها.
ـ تعظيم دور الدولة فى التوجيه والإشراف على عمليات نقل التكنولوجيا على المستوى القومى.
ـ تأكيد عنصر الاختيار التكنولوجى الملائم، من حيث تحديد العائد والتكلفة ومدى صلاحية التكنولوجيا المستوردة.
ـ التدقيق فى اختيار التكنولوجيا النظيفة غير الملوثة للبيئة المصرية.
ـ توفير الحماية لمتلقى أو مستورد التكنولوجيا
ـ التحقق من أن وسائل نقل التكنولوجيا بمفهومها الصحيح والتى تخدم مباشرة أهداف التنمية الصناعية فى مصر وأنها من نوعية غير متقادمة.
ـ مد دور المركز القومى للبحوث ليمارس دورا إشرافيا على نقل التكنولوجيا تقييما وتسجيلا وتحديثا بما سيكون متاحا بعد ذلك.

٥ـ المعلومات:

بالرغم من تنامى عناصر بيئة تقنية المعلومات بمصر إلا أن وضعها العام لايرقى إلى المستوى المناسب بمكانة ومستقبل مصر.

وللارتقاء بتقنية المعلومات نطرح مايلى:

- إنشاء شبكة صناعية على مستوى قومى وتوفير خدماتها بتكلفة مناسبة.
- وضع اطار عام وخطة استراتيجية للمعلومات على مستوى اتحاد الصناعات المصرية والغرف الصناعية مع إنشاء نواة لدعم تقنية المعلومات بالقطاع الصناعى بهدف نشر الوعى بين أعضائه.
- ربط نظم وقواعد المعلومات بين كل المراكز والمعاهد والهيئات لتبادل المعلومات داخل شبكة معلومات أكبر تساعد على توفير المعلومات على المستوى القومى.

٦ـ الطاقة

التكلفة تبقى على مر العصور أحد أهم العناصر الأساسية الحاكمة فى مجال التنافس بين الانتاج المحلى والمستورد بل لعلها أهم العناصر على الاطلاق، الأمر الذى لايترك بديلا أمامنا من اتخاذ مايلزم لتقليل تكلفة المنتج المصرى إلى اقل حد ممكن بما يسمح له ويمكنه من الصمود فى مواجهة الاستيراد ويعزز من قدرته التنافسية وهو الشرط اللازم والكافى لتحقيق هذه الغاية لذا لابد من مراجعة اسعار الطاقة سواء كانت كهربائية أو مياه أو وقود بأنواعه بما يمكن الصناعة المصرية من الحصول على طاقة منخفضة التكاليف.

٧ـ النقل:

مازال النقل بوسائله المختلفة ـ البحرى والجوى والبرى ـ يمثل مشكلة للصادرات سواء فى انتاجيته أو تكلفته، بما يستوجب وضع خطة شاملة للنهوض بوسائل النقل وتقليل التكلفة، أيضا يجب أن تلحق بالمدن الصناعية ساحات لتحويل وتعتيق الحاويات (الموانى الجافة) لتسهيل حركة تبادل ونقل الحاويات بين تلك المدن والعالم الخارجى.

والأمر ليس خافيا ان نقل الحاويات خاصة المبرد منها وتوفير مخازن لها باحواش ومحطات السكك الحديدية بجميع مدن وقرى مصر قد بات مطلبا ملحا اذ ان بدونه سيستمر الخلل فى توزيع السلع والخدمات بصورة متوازنة ومدها لجميع أنحاء الجمهورية.

٨ـ مراكز تقييم المنتجات والهندسة العكسية :

يعتبر تقييم السلع والمنتجات Product Evaluation من الأنشطة الضرورية اللازمة لأى نشاط صناعى لما لذلك من أهمية تقييم تلك السلع سواء المطروح منها فى الأسواق أو تلك التى مازالت قيد مراحل البحوث والتطوير، وهو الأمر الذى يخدم أيضا بصورة مباشرة أنشطة حماية المستهلك خاصة فى مجال السلع التى تتعلق بالصحة العامة وأمن وأمان المواطن.

لذلك يبرز أهمية إنشاء مركز متخصص فى مجال تقييم السلع والمنتجات لاستيفاء حاجة الصناعة والمستهلك لهذا النشاط الحيوى.

ولايغيب عنا أن نسلط الضوء على الجانب التكميلى لهذا النشاط الخاص بتقييم السلع والمنتجات باضافة نشاط آخر لايقل عنه أهمية وهو العمل فى مجال الهندسة العكسية (Reversed Engineer-ing) التى تعتبر أحد الروافد الهامة للتطوير الصناعى والتحديث التكنولوجى المنخفض التكلفة إعمالا للمقولة المعروفة: «اننا لانحتاج لاختراع العجلة إذ انه يكفينا أن نطبق استخداماتها».

والصناعة المصرية فى مرحلتها الحالية تحتاج للأخذ بالحلول الفنية المستحدثة فى السلع والمنتجات الهندسية بقدر يساير سرعة التطور ذاتها، خاصة وان فى ذلك توفيرا كبيرا للفارق الزمنى الذى فقدناه من ناحية وكذا الفارق الزمنى اللازم لاستحداث تلك الحلول أو نقل التكنولوجيا الخاصة بها.

ولما كانت عمليات تقييم المنتجات والعمل فى مجال الهندسة العكسية أمرا يرتبط من ناحية بالخبرة المتخصصة المتوفرة لدى الخبراء من تلك التخصصات. وارتباط ذلك باسرار صناعية من الواجب الحفاظ عليها وان تظل تحت سيطرة وإشراف يد الدولة الأمينة على المصلحة العامة فانه من الضرورى ان ينشأ هذا المركز تحت مظلة وزارة الصناعة بصفتها الجهة الحكومية المنوط بها تحقيق النهضة الصناعية على المستوى القومى وايضا

باعتبارها مالكة البيانات والاحصاءات والأرقام المتعلقة بالنشاط الصناعى بالكامل.

وتجدر الاشارة فى مجال الاسترشاد بحالة مماثلة من حالات النجاح فى مجال النشاط الخدمى والصناعى وهو قياس استرشادى فاننا نورد مثال مركز بحوث الفلزات وشعبة اللحام التابع له وهو مثال مشرف لمستوردى الخدمات الفنية حيث يمد هذا المركز القطاع الصناعى بالكامل بخدمات التدريب والتأهيل والتفتيش والبحوث فى مجال المعادن واللحام بمقابل مادى محققا فائضا ماليا كبيرا يقابل تلك الخدمات يستعين بها فى الحفاظ على الخبرات الفنية المتمثلة فى الخبراء التابعين له.

٩ـ المواصفات القياسية وضبط الجودة:

- يعد تفعيل اداء المواصفات القياسية المصرية لدورها أداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الاغراق الخارجى من جهة أخرى، وأيضا كأداة للتأهيل للتعامل مع أسواق التصدير.

- إن اشتهار إحدى منظومات المواصفات العالمية بالحرص على مستويات الجودة الرفيعة والصرامة فى تطبيقها بفتح الباب أمام منتجات بلادها فى كل العالم، بل ان خير إعلان عن سلعة ما هو أن توصف بانها مطابقة لمواصفة عالمية معينة مثل DIN الالمانية أو BS البريطانية أو ASTM الأمريكية، لذا فان الوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية الى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصا تصديرية مؤكدة والمفتاح السحرى لأسواق التصدير المأمولة هو أن تصبح ESS رمزا من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى.

- أصبحت المواصفات القياسية الاداة الحاكمة الوحيدة التى تمتلكها الدولة لدفع الصناعة المحلية نحو الارتقاء وعدم التخلف عن المستويات المقبولة عالميا.

ولتفعيل أداء المواصفات القياسية وضبط الجودة نطرح مايلى:-

- تطبيق أساليب ضبط الجودة وضبط الجودة الشامل لانتاج منتجات يسعد بشرائها المستهلكون.
- إثراء لجان وضع المواصفات القياسية بالخبرات العلمية والعملية، وتحديث معايير ومواصفات اعضاء اللجان القومية، ومنحهم البدل المناسب.
- استكمال المواصفات القياسية المصرية للسلع والمنتجات الاساسية ووضع مواصفات السلع التى لم يتم وضع مواصفات قياسية لها، مع اعطاء أهمية خاصة لمواصفات الخامات والمنتجات نصف المصنعة والصناعات المغذية.
- تحديث المواصفات القياسية المصرية، خاصة ماتم مرور فترة زمنية طويلة على اصداره.
- التوجيه بتجنب الترجمة الحرفية لمواصفة

عالمية بعينها وتأكيد ان وضع وتحديث المواصفات القياسية المصرية يجب ان يراعى مبدأ التجانس Harmonization مع المواصفات العالمية بصفة عامة مع الاحتفاظ بحق الاختلاف معها أو إدراج بنود لا تتطابق معها تماما حيثما تكون لذلك ضرورة لها ما يبررها فى الواقع المصرى.

● تفعيل التطبيق الفعلى الجاد للمواصفات القياسية من خلال تنسيق أنشطة التعاون بين كل الجهات المعنية مثل وزارة التموين ومكافحة الغش التجارى، ومصلحة الرقابة الصناعية وهيئة التوحيد القياسى، ومصلحة الكيمياء وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

● دعم معامل هيئة التوحيد القياسى، وتوفير معدات الاختيار.

● إعادة النظر فى نظام منح التراخيص الصناعية الضرورية ومطابقة المواصفات القياسية الملزمة بما يحقق التوازن المطلوب بين تسهيل الإجراءات من جهة وبين توافر الحد الأدنى من الإمكانات البشرية والمادية التى تضمن تحقيق المستوى المقبول من الجودة من جهة أخرى.

● تطوير العمل بنظام اعتماد النماذج الأساسية للأجهزة والمنتجات الهندسية بحيث يشمل:

أ ■ مراجعة واعتماد التصميمات ورسومات التشغيل الهندسية.

ب ■ مراجعة واعتماد الخامات ومستلزمات التصنيع.

ج ■ مراجعة نظم وإمكانات توكيد الجودة.

د ■ مراجعة واعتماد عينات تامة الصنع بصورة دورية.

هـ ■ إنشاء نظام القيد بالسجلات للصناع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية بحيث يتاح هذا السجل بعد تجديده سنويا لكل الجهات للاسترشاد به.

● العمل على توجيه الجهات الحكومية وقطاع الأعمال العام وكل جهات إدارة المال العام بقصر مشترياتها الحكومية على السلع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية المصرية.

● تشديد العقوبات القانونية على مخالفات عدم المطابقة وعلى حالات الغش أو الاعتداء على علامات المطابقة والجودة التى تمنحها هيئة التوحيد القياسى، وتوفير الحماية للملكية الفكرية بكافة تطبيقاتها.

١٠ ـ إنشاء الميزات التنافسية والقدرات التصديرية:

ـ تعتبر الصادرات مسألة حياة أو موت للاقتصاد القومى بصفة عامة حيث ترتبط تنمية الدولة بها ارتباطا وثيقا.

ـ لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المصرية ودفعا لعجلة الصادرات إلى الإمام نوصى بالتالى:

● بحث سبل تعزيز دور مركز تنمية الصادرات المصرية فى اكتشاف الفرص التصديرية وتعريف

المصدرين بكل المعلومات المتعلقة بها، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة بالأسواق الخارجية.

● الترويج للصادرات المصرية لدى المستوردين الرئيسيين بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجارى بالخارجى.

● الاستمرار فى تهيئة تدفق مستمر ومحدث من المعلومات عن الفرص التجارية بالأسواق الخارجية من خلال نقاط التجارة الدولية.

● إنشاء صندوق دعم الصادرات وصندوق لتأمين مخاطر عدم الدفع التى قد يواجهها المصدرون.

● اتخاذ إجراءات فاعلة لمكافحة الإغراق وتهيئة وتنمية الكوادر الفنية والقانونية القادرة على معالجة دعاوى الإغراق.

● الدخول فى مجال الصناعات الجديدة ذات القيمة المضافة المرتفعة فى الإلكترونيات والطاقة الجديدة والمتجددة والحاسب الآلى وما يرتبط بذلك من صناعات مغذية ومكملة.

١١ـ حماية المستهلك:

ـ حماية المستهلك المصرى وتشجيع الصناعة ودعم الاقتصاد القومى هى قضية واحدة وكل لا يتجزأ.

ـ حماية المستهلك فى مفهومها المبسط تعنى حمايته فى نفسه وبدنه بتجريد السلعة من احتمالات الخطر على اختلاف انواعه وتمتد حماية المستهلك المصرى لتشمل الحماية لحقوق الملكية الصناعية والفكرية وحقوق التأليف فللمالك وحده الحق فى أن ينسب إليه حق ملكية صناعية أو فكرية وحمايته من أى اعتداء على هذا الحق وله وحده إدخال ما يرى من التعديل أو التحوير.

ـ اتسعت دائرة الغش التجارى فى مصر خلال السنوات الأخيرة لتشمل قائمة كبيرة من السلع بدءا من اللحوم حتى ملح الطعام، ناهيك عن السرقات المتعددة فى المؤلفات والاختراعات والابتكارات والتصميمات الأمر الذى يستوجب التصدى له على كل المستويات الرسمية والشعبية ونطرح ما يلى فى هذا الشأن:

١ ■ تفعيل دور المنظمات الأهلية لحماية المستهلك وطرح تشريعات جديدة ووضع قرارات المجلس الأعلى لحماية المستهلك موضع التنفيذ.

٢ ■ سرعة إصدار قانون حماية المستهلك حيث يغطى هذا القانون المتخصص مساحة كبيرة من الحماية للمستهلك لا تنظمها التشريعات الحالية فى القانون الحالى.

٣ ■ سرعة إصدار قانون الغش التجارى.

٤ ■ ضرورة وضع مواثيق شرف تضم الممارسات المسموح بها وتلك المحظور العمل بها مما يشكل الخط الاساسى للتعامل فى الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية والمهنية.

٥ ■ قيام الهيئات العلمية والقومية المعنية بتبصير الجمهور بأسلوب بنتائج الفحوص والاختيارات التى تقوم بإجرائها والمتعلقة بالمستهلك للاستخدام المباشر والتى تؤدى استخدامها إلى الإضرار به.

٦ ■ تشديد الرقابة الحكومية على منافذ الإنتاج والتوزيع والعمل على انتشارها فى ربوع البلاد دون قصرها على العواصم والمدن الكبرى.

٧ ■ اعتبار الجرائم التى تمس صحة وسلامة المواطنين وكل أنواع الغش التجارى والصناعى من الجرائم المخلة بالشرف.

١٢ـ حقوق الملكية الفكرية:

لاشك أن مصر قطعت شوطا كبيرا فى سبيل تنظيم تسجيل وحماية حقوق الملكية الفكرية لديها. وهى خطوات ضرورية لكى تظل مصر فى مصاف الدول الجاذبة للاستثمار.

ويمكن للحكومة المصرية الاستمرار فى استكمال ما أنشأته من قواعد ونظم وماسنته من تشريعات لحماية الملكية الفكرية والصناعية ونطرح ما يلى فى هذا الشأن:

١ ■ الانضمام إلى عدد من المعاهدات الدولية الجديدة المنظمة للملكية الفكرية حتى يكتمل الوجود المصرى فى هذا المجال ومن هذه المعاهدات :

- بروتوكول اتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولى للعلامات.
- اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولى للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات.

٢ ■ تحديث بعض القوانين مثل قانون حماية براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية لعام ١٩٤٩ المعدل وقانون حماية العلامات التجارية لعام ١٩٣٩ المعدل.

٣ ■ الاهتمام بتطوير الجهاز القضائى المعنى بتطبيق القوانين سالفة الذكر.

٤- تطوير الجهاز الإدارى المعنى بقوانين الملكية الفكرية.

١٣ـ قوانين العمل وسوق العمالة:

إن تحول الدولة من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر يجب أن يصاحبه تحول فى قوانين العمل يتيح الفرصة أمام ممثلى أصحاب العمل وممثلى العمال للتفاهم على شروط العمل والتقاضى فى ذلك بما يحقق المصلحة المشتركة، لأن نجاح المجتمع الصناعى فيه نجاح للطرفين وفشله فيه خسارة للطرفين أيضا.

- لا تزال العلاقة بين ممثلى أصحاب العمل وممثلى العمال غير متكافئة إذ إن التحديات الملقاة على عاتق صاحب العمل يجب أن تنتقل بالتبعية للعامل ايضا.
- لم يعد ممكنا تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار مع زيادة فرص العمل إلا إذا روعيت مصالحة بنفس الدرجة التى تراعى فيها مصالح الطبقة العاملة.
- تمثل قوة العمل المصرية واحدة من أهم المزايا النسبية والتنافسية التى تتمتع بها مصر، ومع تزايد

حدة المنافسة الدولية وما يتطلبه ذلك من مواصفات عالية الجودة لعنصر العمل أصبح من الضرورى إعادة فحص واقع العمالة المصرية وسوق العمل للوقوف على الملامح المميزة له واقتراح سبل تطويره وزيادة مرونته.

١٤ـ السوق المحلى:

- دخلت شركاتنا إلى القرن الحادى والعشرين فوجدت نفسها فى عالم تختلف خريطته السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والسوقية تماما عما كانت عليه من عشرين عاما مضت إنها خريطة تحتاج لمن يحسن قراءتها والتكيف معها.

- لاشك أن السوق المصرى بتركيبته الحالية يستلزم قراءة متأنية وواعية للتغيرات السريعة التى تحدث فى العالم من أجل توفير المناخ الملائم لاستيعاب هذه المتغيرات والتعامل بإيجابية ونطرح ما يلى فى هذا الشأن:

١ • وضع الضوابط التى تضمن مشروعية المنافسة من خلال تفعيل التشريعات الخاصة بمنع الاحتكار والإغراق ومنع الممارسات الضارة .

٢ • التخلى عن ممارسات وتجارب الماضى عن طريق دراسة السوق دراسة متأنية والعادات الشرائية للمستهلك المصرى من خلال الأبحاث والتحليلات لمواجهة تحديات الحاضر والاستعداد للمستقبل .

٣ • لايكفى وجود خطط وبرامج تسويق جزئية ولكن المطلوب تنمية استراتيجية شاملة لتحقيق التفوق واكتساب أسواق مستقبلية .

٤ • العمل على توفير الموارد اللازمة لتحقيق مستويات الأداء التسويقى المستهدفة .

٥ • التركيز على تنمية مجموعة القدرات المحورية كأساس لبناء القدرة التنافسية .

٦ • السوق المستهدفة لم توجد بعد وعلى المنظمة أو المنشأة أن تكشف وتوجد السوق المناسبة .

٧ • التركيز على الوصول إلى رضاء العملاء الحاليين والمرتقبين وذلك بالتعرف المستمر على آرائهم والاستماع إلى مقترحاتهم وشكواهم .

٨ • دخول شركاتنا عالم التجارة الإلكترونية بشرط الدخول المنظم والدقيق

٩ • ان الإنترنت تقدم فرصا عديدة فى السوق، ولكن مثلها مثل أى تطور جديد، فإنها تحتاج لصياغة استراتيجية فعالة وتنفيذها بدقة .

١٥ ـ الصناعات الصغيرة :

– رغم تبنى الدولة لكثير من الأنشطة الرامية لتعظيم دور الصناعات الصغيرة إلا أن الأمر يحتاج لإعطاء الصناعات الصغيرة دورا أكبر مما يؤهلها بعد ذلك لتصبح قاعدة للصناعات المغذية .

– يجب أن تسود تلك الصناعات مفاهيم أنظمة الإنتاج المنظمة والمبرمجة ومراقبة الجودة وتأكيدها وان تكون الإدارة الحديثة من سماتها الأساسية

– ويمكن للدولة دعم الصناعات الصغيرة من خلال :

- الدعم المالى .
- توفير قاعدة بيانات .
- العمل على رفع مستوى العمال فنيا ومهنيا .
- المعاونة فى أنشطة التسويق .
- دعم التنسيق بما يمكن الصناعات الصغيرة الاندماج مع المؤسسات الكبرى المتطورة .

١٦ ـ البيئة :

إن الالتزام البيئى للصناعة المصرية هو فرصة جوهرية لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة، فالصناعة تستهلك حوالى ٤٥٪ من إجمالى استهلاك الطاقة المستمدة من الكهرباء والبترول فى مصر ، الأمر الذى ينتج عنه العديد من الانبعاثات، ومن ناحية أخرى استخدام المياه فى الصناعة يؤدى إلى تصريف آلاف الأمتار المكعبة التى يجب معالجتها الصحيحة، فالتحدى قد يكون فى حد ذاته فرصة للصناعة المصرية بحيث يكون التزامها بقانون البيئة المصري خطوة نحو التزامها بالشروط الدولية التى تعطى لها مكانه وقدرة تنافسية فى الأسواق الدولية، إلا أن مواجهة هذا التحدى يستلزم توافر الموارد المالية اللازمة لتدريب العاملين على نظم الإدارة البيئية والتحكم فى التلوث الصناعى، وكذلك لتعظيم تكاليف توفيق أوضاعها طبقا للقوانين المحلية .

١٧ـ الشراكة الأوروبية :

اعتبارا من التوقيع المبدئى الذى تم مؤخرا أصبحت الأسواق الأوروبية مفتوحة وبلا رسوم جمركية تماما أو قيود فجميع الصادرات الصناعية المصرية باستثناء الملابس التى ستدخل السوق الأوروبى بلا حصص(بدون تحديد كمية الصادرات) بعد التصديق النهائى على الاتفاقية خلال فترة مابين عامين وثلاثة أعوام، وللاستفادة بأقصى حد ممكن من الاتفاقية يتطلب من جانب الحكومة المصرية جهودا أهمها تحسين تشريعات العمل وآليات فض المنازعات والتحكيم وتحرير الخدمات والبنية الأساسية، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الدول العربية التى انضمت للمشاركة مع أوروبا (سوف يصل عددها لثمانى دول خلال الشهور المقبلة) وهى تعد خطوة مهمة .

– فى إطار الاتفاقية يمكن:-

- تصدير ناتج عمل بالأجر وانتاج مكونات غير

كاملة، ولعل فى هذا إمكانية تشغيل خط إنتاج كرنكات للسيارات ومصنع للمطروقات والمسبك الآلى وغيرها من الطاقات الكبيرة المعطلة أو خامات نصف مصنعة أو منتجات كاملة وعلى سبيل المثال حازت شركة ، B M W على كأس السيارات فى جنوب افريقيا ، اخذا فى الاعتبار أن أكثر من ٦٠٪ من صناعة السيارات الركوب طراز B M W يصنع بجنوب أفريقيا متغلبة على الحاجز الجغرافى متمثلا فى بعد المسافة .

● تعظيم سبل الإفادة من الخبرات الفنية الأوروبية على ضوء أحكام وبنود الاتفاقية وما يستجد من تعديلات بها .

١٨ ـ الخصخصة :

قطعت تجربة الخصخصة شوطا كبيرا فى تحقيق أهدافها، كما جاء تطبيقها بأسلوب قلل الآثار الجانبية السلبية التى واجهت دولا أخرى لم تراع البعد الاجتماعى والتدريج فى عملية التحول، حيث تميزت التجربة المصرية بشكل عام بالحفاظ على مصالح العمال والحرص والتدقيق فى عمليات التقييم والطرح واختيار المستثمرين الإستراتيجيين .

وبلغ إجمالى عدد الشركات أو الوحدات الإنتاجية التى تمت خصخصتها ١٥٤ شركة من إجمالى ٣١٤ شركة بنسبة قدرها٤٩٪ وذلك منذ بداية برنامج الخصخصة حتى ٢٠٠٠/٤/٨

وللدفع ببرنامج الخصخصة والمضى قدما به نطرح الأولويات التالية :

- تخليص المحافظ المصرفية من قدر من القروض الراكدة لإعادة استثمارها من قبل القطاع الخاص الصناعى .
- تشجيع البيع لمستثمر استراتيجى .
- اتخاذ قرار سريع بشأن شركات قطاع الأعمال الخاسرة .
- مد نطاق برنامج الخصخصة ليشمل البنية الأساسية ومؤسسات القطاع المالى والمنافع العامة
- إعطاء الأولوية فى عملية الخصخصة للأنشطة المؤثرة بشكل مؤثر فى الصناعة كخدمات الشحن والتفريغ والتوكيلات البحرية وتوزيع الكهرباء .

١٩ ـ الإنفاق الحكومى وتوجيه أولوياته :

- يبلغ حجم الإنفاق الحكومى الرأسمالى ١٥مليار جنيه سنويا وهو حجم مؤثر فى حركة الاقتصاد المصرى، وبمزيد من التنظيم القانونى والإدارى يؤتى هذا الإنفاق بثماره على الاقتصاد بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة .
- لايمكن إغفال الدور الإيجابى للحكومة فى دفع القطاع الصناعى ودعم الأنشطة التصديرية، ولمزيد من تحفيز الصادرات نطرح الآتى :

● تكريم أكبر ١٠٠ شركة محققة صادرات على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ومنح جائزة قومية للجودة .

● توفير التمويل اللازم للتنمية التكنولوجية .

● تحرير المنتج المصرى من كل الأعباء المالية

التى ينوء بحملها.

● تعظيم التمويل المخصص للإنفاق على أنشطة البحث والتطوير .

٢٠ـ تكلفة القروض والتمويل :

ـ يتأثر جانب من تكلفة الصناعة المصرية سلبا بالارتفاع المحلى النسبى فى فوائد القروض البنكية حيث يجب أن تخصص أسعار فائدة مخفضة لتمويل المشروعات الصناعية وأغراضها يخصص جزء منها لتمويل التملك العقارى والصناعى وتمويل انتقال تلك الملكية الصناعية من خلال الجهاز المصرفى.

ـ يحتاج النشاط الصناعى إلى مساندة الجهاز المصرفى ليس فقط فى آليات متعددة للتمويل المباشر وغير المباشر،لكن فى خدمات مالية مختلفة تمثل صورا للوساطة تستهدف تسهيل إجراءات واتمام الصفقات وتسوية المدفوعات وضمان المخاطر .

وفيما يلى عرض لبعض آفاق تطوير خدمات التمويل:

● تنشيط آلية التمويل التأجيرى لما لها من أثر فى توفير التمويل اللازم للقطاع الصناعى لاسيما الصناعات الصغيرة.

● إعادة هيكلة بنك التنمية الصناعية ليتحول إلى مؤسسة مالية قوية متخصصة فى تمويل الصناعات الصغيرة.

● تعديل التشريعات والضوابط المنظمة لعمل بنوك الاستثمار والأعمال بما يضمن قيامها بالدور المنوط بها فى توفير التمويل متوسط وطويل الأجل.

● السماح باستخدام آليات تغطية المخاطر طويلة الأجل بما يشجع البنوك التجارية على التوسع فى توفير هذا النوع من التمويل للقطاع الخاص الصناعى.

● إدماج البنوك صغيرة الحجم لإيجاد كيانات كبيرة قادرة على القيام بدور ملموس فى توفير التمويل اللازم للنمو الصناعى.

● زيادة رؤوس أموال بنوك القطاع العام التجارية التى تقوم بالدور الأكبر فى تمويل القطاع الصناعى.

٢١ـ الجمارك:

مع ازدياد حدة الصراع فى عالم اليوم وتعاظم القوى التنافسية بين جميع المنتجين للسلع والخدمات ومع تحرير التجارة العالمية وإقرار اتفاقية الجات يجب أن يكون شغلنا الشاغل هو تقليل تكلفة المنتج المحلى إلى أقل حد ممكن، وأمام هذا كله يجب تخفيض قيمة الجمارك على جميع مستلزمات الإنتاج من آلات ومعدات وخامات وسلع وسيطة، بل النظر فى إعفائها تماما، فنحن لانريد لمصر أن تتحول ويعتمد نشاطها الاقتصادى على مجموعة من الوكلاء التجاريين الذين يغرقون السوق المصرى بالمنتجات الأجنبية وذلك حتى لايزداد الأغنياء غنا والفقراء فقرا.

كما لم يعد مقبولا أن تتحمل وارداتنا من الآلات الحديثة غالية الثمن اعباء جمركية تتمثل فى (١٠٪ جمارك + ١٠٪ ضريبة مبيعات + ٥٪ شحن وتخليص

ومصاريف اعتماد علاوة على ١٠٪ فارق سعر فائدة على القروض عن المطبق بالخارج) بما يصل بنسبة ٣٥٪ عبئا لايتحمله المنافس الخارجى، وهو أمر يتم بدون تمييز على الخامات الصناعية أيضا.

٢٢ـ الضرائب:

ـ لايوجد خلاف فى أن التعدد والتنوع فى نوعيات الرسوم والضرائب المطبقة حاليا يمثل عائقا كبيرا ورئيسيا للمستثمر الصناعى، فإذا كان الاتجاه بتخفيف الأعباء الضريبية قد شجع بصفة عامة المشروعات فى بعض الحالات، إلا أن هذا الأمر لايعتبر كافيا لإحداث النهضة الصناعية المرجوة.

ـ لابد من خفض سعر الضريبة الى ما لا يتجاوز ٢٠٪، فسعر الضريبة له تأثير على حجم الاستثمار والتهرب الضريبى، فإذا قل سعر الضريبة زاد حجم الاستثمارات وتراجعت مساحة التهرب، كذلك لابد من إعادة النظر فى الشرائح الضريبية، وإصلاح ما أفسده الدهر فى إدارات مصالح الضرائب، وتدريب العاملين بشكل مستمر يسهم فى تحقيق منظومة متكاملة.

الخلاصة

مما تقدم، فان الأمر لم يعد موضع جدل فى أن تحديث الصناعة المصرية من أولويات إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل والمرحلة المقبلة تبشر بالأمل... الأمل الذى يحدونا جميعا.. أمل أن تصير مصر نمرا اقتصاديا.

ويمكن إيجاز مقومات وركائز تحديث الصناعة المصرية وصولا للمنظومة الصناعية فى شكلها الهرمى فى العناصر التالية:

١ ـ تطوير العملية التعليمية بما يسهم فى تلبية احتياجات ومتطلبات الصناعة حيث تعتبر مخرجات العملية التعليمية كما ونوعا أهم مدخلات القطاع الصناعى على الإطلاق وهى محور تطوره والعنصر الحاكم فى قدرة الصناعة على المنافسة العالمية.

٢ ـ المبادرة بسرعة إدخال ما يتناسب من تغييرات جذرية فى عمليات إعداد وتخطيط قدرات ومهارات رأس المال البشرى لترقية قدراته على استيعاب حقائق الحياة المعاصرة وتطويرها بما يتفق مع الرقى الإنسانى وتحدياته المتجددة.

٣ ـ النهوض بدور مؤسسات البحث العلمى ومراكز البحوث والتطوير وتقوية الروابط ومد الجسور بين مراكز البحث العلمى والتكنولوجى ومجال إدارة أبحاثها.

٤ ـ مساهمة الدولة فى تكاليف تمويل ونقل التكنولوجيا بتوفير سعر فائدة مخفضة يسرى عليها لتحفيز الصناعة المصرية كى تحذو حذو الصناعة العالمية.

٥ ـ الارتقاء بتقنية المعلومات فى مصر وذلك بإنشاء شبكة معلومات صناعية على مستوى قومى وتوفير خدماتها بتكلفة مناسبة وربط نظم وقواعد المعلومات بين جميع المراكز والمعاهد والهيئات لتبادل المعلومات داخل شبكة معلومات أكبر تساعد على توفير المغلومات على المستوى القومى.

٦ ـ مراجعة أسعار الطاقة سواء كانت كهربائية أو مياه أو وقود بأنواعه بما يمكن الصناعة المصرية من الحصول على طاقة منخفضة التكاليف.

٧ ـ وضع خطة شاملة للنهوض بوسائل النقل المختلفة وتقليل التكلفة.

٨ ـ إنشاء مراكز متخصصة فى مجال تقييم السلع والمنتجات لاستيفاء حاجة الصناعة والمستهلك لهذا النشاط الحيوى وضرورة العمل فى مجال الهندسة العكسية (الجانب التكميلى لنشاط تقييم السلع والمنتجات) التى تعتبر أحد الروافد المهمة للتطوير الصناعى والتحديث التكنولوجى المنخفض التكلفة.

٩ ـ تفعيل أداة المواصفات القياسية المصرية لدورها لأنها الأداة الحاكمة الوحيدة التى تمتلكها الدولة لدفع الصناعة المحلية نحو الارتقاء وعدم التخلف عن المستويات المقبولة عالميا.

١٠ ـ إنشاء الميزات التنافسية والقدرات التصديرية عن طريق إنشاء صندوق دعم الصادرات وصندوق لتأمين مخاطر عدم الدفع التى قد يواجهها المصدرون، والاستمرار فى تهيئة تدفق مستمر ومحدث من المعلومات عن الفرص التجارية بالأسواق الخارجية، والدخول فى مجال الصناعات الجديدة ذات القيمة المضافة المرتفعة فى الالكترونيات والطاقة الجديدة والمتجددة والحاسب الآلى، وما يرتبط بذلك من صناعات مغذية ومكملة.

١١ ـ توفير الحماية الكافية للمستهلك وذلك بالتصدى لجميع أنواع الغش التجارى على جميع المستويات الرسمية والشعبية عن طريق سرعة إصدار قانون حماية المستهلك وقانون الغش التجارى.

١٢ ـ قيام الحكومة المصرية باستكمال ما أنشأته من قواعد ونظم وما سنته من تشريعات لحماية الملكية الفكرية والصناعية لكى تظل مصر فى مصاف الدول الجاذبة للاستثمار.

١٣- فحص واقع العمالة المصرية وسوق العمل للوقوف على الملامح المميزة له واقتراح سبل تطويره وزيادة مرونته، كذلك لاتزال العلاقة بين ممثلى أصحاب العمل وممثلى العمال غير متكافئة اذ إن التحديات الملقاة على عاتق صاحب العمل يجب ان تنتقل بالتبعية للعامل أيضا.

١٤ ـ تفعيل أداء السوق المصرى المحلى لاستيعاب مايحدث حولنا من تغيرات والتعامل معها بإيجابية وذلك بوضع الضوابط التى تضمن مشروعية المنافسة من خلال تفعيل التشريعات الخاصة بمنع الاحتكار والاغراق ومنع الممارسات الضارة، والتخلى عن ممارسات وتجارب الماضى، وذلك بدراسة السوق دراسة متأنية والعادات الشرائية للمستهلك المصرى، والتركيز على تنمية مجموعة القدرات المحورية كأساس لبناء القدرة التنافسية.

١٥ ـ الاهتمام بالصناعات الصغيرة مما يؤهلها لتصبح قاعدة للصناعات المغذية، ويمكن للدولة دعمها من خلال الدعم المالى، وتوفير قاعدة بيانات، ورفع مستوى العمال فنيا ومهنيا، المعاونة فى أنشطة التسويق.

١٦- توفير الموارد المالية اللازمة لتدريب العاملين على نظم الإدارة البيئية والتحكم فى التلوث الصناعى حيث يمثل الالتزام البيئى للصناعة المصرية فرصة جوهرية لتعزيز القدرة التنافسية.

١٧ ـ ضرورة الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأوروبية حيث يمكن من خلالها تصدير ناتج عمل بالأجر وإنتاج مكونات غير كاملة، كذلك تعظيم

٩ ـ تفعيل أداة المواصفات القياسية المصرية لدورها لأنها الأداة الحاكمة الوحيدة التى تمتلكها الدولة لدفع الصناعة المحلية نحو الارتقاء وعدم التخلف عن المستويات المقبولة عالميا.

١٠ ـ إنشاء الميزات التنافسية والقدرات التصديرية عن طريق إنشاء صندوق دعم الصادرات وصندوق لتأمين مخاطر عدم الدفع التى قد يواجهها المصدرون، والاستمرار فى تهيئة تدفق مستمر ومحدث من المعلومات عن الفرص التجارية بالأسواق الخارجية، والدخول فى مجال الصناعات الجديدة ذات القيمة المضافة المرتفعة فى الالكترونيات والطاقة الجديدة والمتجددة والحاسب الآلى، وما يرتبط بذلك من صناعات مغذية ومكملة.

١١ ـ توفير الحماية الكافية للمستهلك وذلك بالتصدى لجميع أنواع الغش التجارى على جميع المستويات الرسمية والشعبية عن طريق سرعة إصدار قانون حماية المستهلك وقانون الغش التجارى.

١٢ ـ قيام الحكومة المصرية باستكمال ما أنشأته من قواعد ونظم وما سنته من تشريعات لحماية الملكية الفكرية والصناعية لكى تظل مصر فى مصاف الدول الجاذبة للاستثمار.

١٣- فحص واقع العمالة المصرية وسوق العمل للوقوف على الملامح المميزة له واقتراح سبل تطويره وزيادة مرونته، كذلك لاتزال العلاقة بين ممثلى أصحاب العمل وممثلى العمال غير متكافئة اذ إن التحديات الملقاة على عاتق صاحب العمل يجب ان تنتقل بالتبعية للعامل أيضا.

١٤ ـ تفعيل أداء السوق المصرى المحلى لاستيعاب مايحدث حولنا من تغيرات والتعامل معها بإيجابية وذلك بوضع الضوابط التى تضمن مشروعية المنافسة من خلال تفعيل التشريعات الخاصة بمنع الاحتكار والاغراق ومنع الممارسات الضارة، والتخلى عن ممارسات وتجارب الماضى، وذلك بدراسة السوق دراسة متأنية والعادات الشرائية للمستهلك المصرى، والتركيز على تنمية مجموعة القدرات المحورية كأساس لبناء القدرة التنافسية.

١٥ ـ الاهتمام بالصناعات الصغيرة مما يؤهلها لتصبح قاعدة للصناعات المغذية، ويمكن للدولة دعمها من خلال الدعم المالى، وتوفير قاعدة بيانات، ورفع مستوى العمال فنيا ومهنيا، المعاونة فى أنشطة التسويق.

١٦- توفير الموارد المالية اللازمة لتدريب العاملين على نظم الإدارة البيئية والتحكم فى التلوث الصناعى حيث يمثل الالتزام البيئى للصناعة المصرية فرصة جوهرية لتعزيز القدرة التنافسية.

١٧ ـ ضرورة الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأوروبية حيث يمكن من خلالها تصدير ناتج عمل بالأجر وإنتاج مكونات غير كاملة، كذلك تعظيم

الفهرس

مقدمة ٣
١-التعليم (محاوره الرأسية والأفقية ـ التعليم التحويلى)..... ٥
٢ – التأهيل والتدريب وبرنامج رفع قدرات ومهارات رأس المال البشرى ٦
٣- البحوث والتطوير ٩
٤- التكنولوجيا ١٠
٥ ـ المعلومات ١٢
٦ ـ الطاقة ١٢
٧ ـ النقل ١٣
٨ ـ مراكز تقييم المنتجات والهندسة العكسية ١٣
٩ ـ المواصفات القياسية وضبط الجودة..... ١٤
١٠ – إنشاء الميزات التنافسية والقدرات التصديرية..... ١٥
١١-حماية المستهلك..... ١٦
١٢-حقوق الملكية الفكرية..... ١٧
١٣-قوانين العمل وسوق العمالة..... ١٧
١٤- السوق المحلى ١٨
١٥ – الصناعات الصغيرة ١٩
١٧- الشراكة الأوروبية ١٩
١٧- الشراكة الأوروبية ١٩
١٨ – الخصخصة ٢٠
١٩ – الإنفاق الحكومى وتوجيه أولوياته..... ٢٠
٢٠- تكلفة القروض والتمويل ٢١
٢١- الجمارك..... ٢١
٢٢- الضرائب ٢٢
- الخـــــلاصـــــة..... ٢٣

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر

منظومة
تحديث الصناعة المصرية
دراسة تحليلية